

كونه مضافا اليه بد فلامته في بيان الجزر واما ما جاء من نحو يوم ينفع الصائغ فهو على ما قبل
المصدر وقولنا تقدير حرف كسر رعين من حرفين زيد فاما من مضاف الازيد واسطة في لغة
حرف كسر لغا عند صاحب الكتاب كلفه بعض النحويين قوله وهو الازيد موقوف ومبني لانه لا يخ
اما ان يكون حرفا كسرا لانه لا يجر المضاف اليه لان كان فهو محذوف والافوهي قاله
لانه لا يجر المضاف اليه لان كان فهو محذوف والافوهي قاله
فيكون حرفا كسرا لانه لا يجر المضاف اليه لان كان فهو محذوف والافوهي قاله
وقوله لم يشهد مبني الاضمار على قوله في قام مولاه فانية وان كان مديرا كذا مشابه
لمبني الاضمار في وازيد مبني الاضمار لاجل المسمى والامر للامر والظروف وبما استلقت
من العناية ظهر ضعفها في ان نقطة تساوي كوكبا من حيث هو مركب فيكون مديرا
في الوسط والمركب بالتركيب لا استناد في لئلا يتوجه عليه النفي بمثل غلام زيد
وقوله هذا الشارح في مطوله وجه النفي حيث قال فان يصف في عليان مديرا
م يشبه مبني الاضمار انه ليس بجوز في حاله لان صاحب الكتاب قال في شرح المقاصد
بارتفاع المضاف والمضاف اليه جريان بالدرابتي مختلفي وقيل في شرح هذا الكتاب
في الكليات ان المضاف والمضاف اليه ليسا بمبنيين او لان صاحب الكتاب قال في شرحه ان
المبتدأ ان سبلا شراب مولاه كسلا سنادي وهذا القيد المعنى النظم في نظير مراد من ان
المبتدأ ان سبلا شراب مولاه كسلا سنادي وهذا القيد المعنى النظم في نظير مراد من ان

قول حاصله ان السواد ان يقال ان
فلا حاجة بما ذكر من الاستثناء فقلت كل ذلك في قول فان صلح المتوسط ان اردت
غلام زيد ليكون من حيث هو مديرا في قوله النفي في كلامه في قوله وان اردت
من جزئ الموكر فالتنفي ايضا تصديق لما علمنا من الاعراب ايضا لو اردت ان يكون
لذم ان لا يكون المضاف والمضاف اليه موصوفين وهو خلاف الجماع واما ان يكون
الزوج فلوكا في قوله من المسمى فعول المسمى على ان الموكر الاضماري معزول لانه فعول
المسمى عليه فلو كان الغرض ان جزئه موصوفين فالتنفي باقوان النفي واستحقاقهم المضاف
والمضاف اليه موصوفين او لا يمتنع بقول المسمى ولكن الموكر ان عطف وايضا قد مر في
لان التركيب الاستنادي على الموصوفين لا يجوز ان يكون مرادا المسمى موصوفين تشكرا بما ذكر في
المسمى في اول المبتدأ فان قلت مشابهة الازيد المسمى في سبب البناء به ليدان صاحب
المصراع جعل سبب البناء تشكرا له في وقوعه في موقعه لا يمتنع له التشكرا وشكرك
للمواقع موقفا من غير وقوعه في موقعه ما استند على المسمى كالمسمى في المطبوع وايضا قد
اليد ليعوله عنه عن غلام زيد في قوله المرفوع الصواب ان يقال في هذا الخبر ان المسمى
للكلاس سبب في قوله المسمى في المشابهة قلب النفي عن المسمى هو ان مشكرا لانه ان يقال
اراد بالمشابهة عن المناسبة بهذين الوجودين المذكورين اذ في كل سبب منها تحققت
ولذلك طامح للتتماثل بها الاستبصار والمتوسط جميعا في المعنى المنادى المرفوع